

مسألة فيمن يقول: إن عليَّ بن أبي طالب
أولى بالأمر من أبي بكر وعمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا حول ولا قوة إلا بالله

مسألة سئل عنها شيخ الإسلام ومفتي الأنام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية - رضي الله عنه - فيمن يقول: إن عليّ بن أبي طالب أولى بالأمر من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وأنهما لم يلياه إلا مُغالبةً. هل هو مصيب أم مخطئ؟ وماذا يجب على من يعتقد ذلك؟

الجواب: الحمد لله ربّ العالمين، بل هذا القائل مخطئٌ مُبتدع ضالٌّ، مخالفٌ لكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، بل هو مفترٍ افتراءً ظاهرًا، يُعرَف كذبه فيه علمًا ضروريًا بالنقل المتواتر، وبغير ذلك من الأدلة.

بل إذا قال مثل هذا القول في عثمان وعليّ كان مفتريًا ضالًا زارياً على المهاجرين والأنصار، بل على أمة محمد مطلقًا.

قال أيوب السخيتاني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، وغيرهم: من قدّم عليًا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار^(١). فكيف من

(١) هذا القول مشهور عن سفیان الثوري، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٥٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية»: (٢٧/٧) وغيرهما. وجاء عن عمار بن ياسر، =

قدّمه على أبي بكر وعمر؟ فكيف بمن طعن في خلافة عثمان؟ فكيف
بمن طعن في خلافة أبي بكر وعمر؟!

ولم يكن أحد من سلف الأمة - لا من [ق ٢] شيعة علي ولا غيرهم -
يطعنون في خلافة أحد من الثلاثة، لكن أنكر بعضهم على عثمان بعض
الأشياء في آخر خلافته؛ فأما السنة الأولى من خلافته فلم ينكروا عليه
شيئاً.

ولم يكن بين الشيعة الأولى نزاع في تقديم أبي بكر وعمر على عليّ
وعثمان، وإنما كان يتنازع بعضهم في عثمان وعليّ.

وقد روي [من] أكثر من ثمانين وجهًا عن عليّ بن أبي طالب
- رضي الله عنه - أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»^(١).

= أخرج الطبراني في «الأوسط» (٨٣٢). وجاء عن النخعي، أخرج أحمد في
«فضائل الصحابة» (٣٠٩). وروي عن أحمد بن حنبل كما في «تاريخ دمشق»:
(٥٠٨/٣٩).

وقوله: (والأنصار) كتبت فوق السطر وعليها آثار ضرب، وهي ثابتة في كل الآثار
المروية عن الأئمة، وكذا في كتب المصنف الأخرى. انظر «الفتاوى»:
(١٦٢/٣)، و«المنهاج»: (٣٦٧/١).

(١) أخرج أحمد في «المسند» (٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧) وغيره من طرق
عن عليّ. وذكر المصنف أن هذا متواتر عن علي رضي الله عنه. انظر «منهاج
السنة»: (٣٧/٢)، (٨١/٦).

وقد رواه البخاري في «صحيحه»^(١) من حديث محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه علي بن أبي طالب: يا أبتِ، مَنْ خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: أبو بكر. قال: ثم من؟ قال: عمر.

وهذا روته همدان - وهم من شيعة عليّ - عن ابنه محمد بن الحنفية: أن أباه قاله له. فامتنع أن يكون قال ذلك تقيّة لابنه، مع أن الله قد نزّهه عن الكذب والنفاق الذي تسميه الرافضة: تقيّة!

بل قال: لا أوتى بأحدٍ يفضّلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حدّ المفترى^(٢). ولا يُجلّد ظهر المسلم إذا قال الصّدق، وأسماء^(٣) مفترياً. وظهور فضيلة أبي بكر وعمر على غيرهما في العلم والدين، والشجاعة والكرم أظهر من أن تحتاج إلى بسط عند من كان له أدنى خبرة بأحوال القوم. ولهذا اتفق العلماء المعتبرون على أن أبا بكر أعلم الأمة وأدّينها وأشجعها وأكرمها، لكن وقعت لبعضهم شبهة في عثمان وعليّ لتقاربهما.

وقد أجمع السلف على تقديم عثمان. فإنه قد ثبت في «صحيح البخاري»^(٤) وغيره خبر مقتل عمر^(٥)، وجعله الأمر شورى في ستة

(١) (٣٦٧١).

(٢) أخرجه أحمد في «الفضائل»: (١/٨٣)، وابنه عبد الله في «السنة»: (٢/٥٦٢).

(٣) هكذا قرأتها وتحتمل غير ذلك.

(٤) (٧٢٠٧).

(٥) بعده في الأصل كلمة لكن محاها الناسخ.

وتقديمهم عثمان. وهذا مما تواتر عند الخاصة والعامة. وقد رواه البخاري وغيره مفصلاً.

ومُلَخَّصُهُ: أنَّ عمر جعل الخلافة شورى في ستة؛ عثمان وعلي، وطلحة والزبير، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، ولم يُدْخَلْ فيها ابنه عبد الله ولا ابن عمه سعيد بن زيد، مع أنه من العشرة المشهود لهم بالجنة. فلَمَّا دُفِنَ عمر اجتمع الستة في المسجد، فقال طلحة: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعثمان. وقال الزبير: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعلي. وقال سعد: ما كان لي من هذا الأمر فهو لعبد الرحمن بن عوف^(١)، يخرج أحدنا ويولي أحد الرجلين، وعليه عَهْدُ الله وميثاقه أن يولي أفضلهما، فسكت عثمان وعلي، فقال عبد الرحمن: أنا أخرج وعليَّ عَهْدُ الله وميثاقه أن أولِّي أفضلهما، فرضياً بذلك وبقي عبد الرحمن ثلاثة أيام بلياليهما يشاور الأمة. وكان بالمدينة خيار الأمة من المهاجرين والأنصار وأمراء الأمصار.

قال المِسْوَرُ بن مَخْرَمَةَ: [ق٣] طَرَقَنِي عبد الرحمن بعد ثلاث فقال: وإنك لنائم! إن لي ثلاثاً ما اغتمضتُ بنوم، ثم قال: ادع لي علياً، فدعوته فناجاه طويلاً، ثم قال: ادع لي عثمان، فدعوته، فناجاه طويلاً، ثم لما صلوا الفجر بعد ثلاث حلف صهيب قال عبد الرحمن: إني قد شاروت الناس حتى الأعراب والعذارى في خُدُورهن، فرأيتهم لا يعدلون

(١) كلمة ممحوة هنا.

بعثمان، فبايعه عليٌّ^(١) وعبد الرحمن وسائر الصحابة بيعة طَوْعٍ واختيار، بعد مشاورةٍ واتفاق، لا بسوطٍ ولا نوطٍ ولا بذلٍ عطاء.

فإن لم يكن عثمان هو الأولى بالخلافة وقدّموا غيره، كانوا إما جاهلين بحقّ الأفضل، وإما ظالمين بتولية مَنْ غيرَه أولى بالخلافة، كيف وفي الحديث الذي رواه الحاكم في «صحيحه»^(٢): «أنه مَنْ قَلَدَ رجلاً عملاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين».

وقد ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ أنه قال: «خير القرون القرن الذي بُعِثْتُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٣).

وهذه القصة كانت بعد موت النبي ﷺ ببضع عشرة سنة، فذلك القرن الأول الذي هو أفضل قرون هذه الأمة، وقدموا عثمان، فإن كانوا مخطئين أو ظالمين كان خيار هذه الأمة مخطئين في الإمامة أو ظالمين فيها.

والرافضة تقول^(٤): إنما قدّموا غيره لأحقادٍ جاهلية وأضغان كانت في القلوب عليه لأجل جهاده في سبيل الله. فإن كانوا كذلك فهم من

(١) الأصل: «عليًا».

(٢) «المستدرک»: (٩٢/٤-٩٣) وقد تقدم تخريجه (ص ٢٣١ - ٢٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥١) مسلم (٢٥٣٥) وقد سبق (ص ٢٧).

(٤) الأصل: «يقول».

[شَرَّ] (١) الخلق، وإذا كان خير هذه الأمة كذلك لم تكن هذه الأمة خير أمة أُخرجت للناس، بل تكون هذه الأمة من شرار الأمم! وهذا حقيقة قول الرافضة، وهذا خلاف ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

وقد قال العلماء: إن الذي ابتدع الرفض كان زنديقًا قَصْدَه إفساد دين الأمة، قالوا: وكان يهوديًا فأسلم اسمه عبد الله بن سبأ، وإليه تُنسب السبئية.

وقد رُوي أن عليًا طلبَ قتله وهربَ منه. فإن عليًا - عليه السلام - مذهبه عقوبة أصناف الشيعة الغالية: بالقتل، والمفضلة: بالجلد، والسبابة: قد رُوي عنه فيهم القتل. وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضوع (٢).

وأما خلافة أبي بكر وعمر وثبوت فضلها على عثمان وعلي وغيرهما؛ فدلائله أكثر من أن تُحصَر، فقد ثبت في «الصحیح» أن النبي ﷺ قال لعائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه الناس من بعدي». ثم قال: «يا أبا الله والمؤمنون إلا أبا بكر» (٣).

وهذا الحديث المفسر يبين [ق٤] مراده بالحديث الآخر الصحيح

(١) مشطوبة في الأصل، وخرج لها في الهامش لكن لم تظهر أيضًا.

(٢) انظر «الصارم المسلول»: (٣/١٠٥٥ - ١١١٤)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/٤٠٥ وما بعدها).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٨٧).

وهو قوله: «ائتوني بدواة وقرطاس حتى أكتب لكم كتابًا لن^(١) تضلوا بعده أبدًا»^(٢).

وفي «الصحيح»^(٣) أن امرأة جاءتته فقالت: رأيت إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تعني الموت. قال: «ائتي أبا بكر».

وفي «السنن»^(٤) أنه قال: «اقتدوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي» يعني أبا بكر وعمر.

(١) الأصل: «لم» والتصويب من مصادر الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (١١٤)، ومسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٩)، ومسلم (٢٣٨٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٢٧٦)، والترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، وابن حبان

(٦٩٠٢)، والحاكم: (٨٠-٧٩/٣). من طريق ربيعي بن خراش عن حذيفة رضي

الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وقال العقيلي في «الضعفاء»:

(٤/٩٤-٩٥): «يروى عن حذيفة بأسانيد جيد تثبت»، وصححه ابن حبان، وقال

الحاكم: «هذا حديث من أجل ما روي في فضائل الشيخين، وقد أقام هذا الإسناد

عن الثوري... فثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث، وإن لم يخرجاه» اهـ. وحسنه

ابن الملقن في «البدر المنير»: (٥٧٨/٩).

وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الترمذي (٣٨٠٥)، والبزار «الكشف»

(٢٦٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٨٤٥٨)، و«الأوسط» (٣٨٢٨)، والحاكم:

(٨٠/٣). قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن

مسعود لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة

يضعف في الحديث» اهـ، وقال الحاكم: بإسناد صحيح.

وفي «الصحيح»^(١) أنه قال: «رأيت كأنني أنزع على قلب فجاء ابن أبي قحافة فنزع ذنوبًا أو ذنوبين وفي نزع ضَعْف، والله يغفر له، ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غَرْبًا، فلم أر عبقرًا يفري فرِيَه حتى صَدَرَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

قال الشافعي: أراد بضعف نزعِه: قَصَرَ مَدَّتَه لا ضَعْف هِمَّتَه^(٢).

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه أنه قال: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض [خليلاً] لاتخذت أبا بكر خليلاً»^(٣).

وفي لفظ: «ولكن أخوة الإسلام، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سُدَّتْ إلا خوخة أبي بكر»^(٤).

فقد ثبت بهذا النص المتواتر عند الخاصة أنه لم يكن عنده من أهل الأرض أرفع درجةً من أبي بكر.

وثبت في «الصحيح»^(٥) عن عليّ أنه قال لما مات عمر: والله إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبك، فإني كنت كثيرًا ما أسمع النبي ﷺ يقول: «دخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر».

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (٢٣٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) بنحوه في «الأم»: (٣١٧/٢-٣١٨).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٤٦٧)، ومسلم (٢٣٨٢) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) الأصل: «أبا»، خطأ بدليل ما بعده.

وقال الرشيد لمالك: يا أبا عبد الله أخبرني عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ فقال: منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد مماته. فقال: شفيتني يا مالك (١).

والواجب على من قال القول المذكور أن يُعاقب عقوبةً بليغةً بعد الاستتابة، إما بالقتل في أحد قولي العلماء، وإما بما دونه في القول الآخر. والله تعالى أعلم.

تمت بحمد الله وعونه، والحمد لله رب العالمين (٢).



-
- (١) أخرجه أبو القاسم التيمي في «الترغيب والترهيب» (١٠٨٣)، وابن عساكر في «اتحاف الزائر» (٢٧١). ووجدته من قول علي بن الحسين زين العابدين. أخرجه أحمد في «الفضائل» (٢٢٣)، والدينوري في «المجالسة» (١٤١١) وغيرهما.
- (٢) بعده في الأصل: «فائدة: مسند أهل البيت رضي الله عنهم وهم خمسة: الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. عقیل ابن أبي طالب رضي الله عنه، جعفر ابن أبي طالب رضي الله عنه. عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، روى عن النبي ﷺ نحو خمسة وعشرين حديثاً أو سبعة وعشرين حديثاً».